مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
المجلد الرابع/ العدد الأول
جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2014)

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Algeria(1990-2014)

أ/ بن عزة هناء
hanou_21@hotmail.fr
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

تاريخ الاستلام: 2017/02/24 **تاريخ التعديل:** 2017/03/23 **تاريخ قبول النشر:** 2017/05/10
تصنيف JEL: E62, O4

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الإنفاق الحكومي(الاستهلاكي و الاستثماري) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2014.و من أجل تحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التمهيدية على غرار اختبار ديكي فولر الموسع و فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية، إلى جانب اختبار جرانجر للسببية ،أما بغرض تقدير نموذج الدراسة، فقد تمّ الاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model).و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سالب و معنوي على النمو الإقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا االأثر غير معنوي في المدى المتوسط و الطويل ، اما فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين ان له اثر موجب و معنوي على النمو الإقتصادي في المدى القصير فقط ليصبح هذا االأثر غير معنوي في المدى المتوسط و الطويل . وقد أوصت الدراسة في الأخير، بإعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي المتّبعة من طرف السلطات الجزائرية، مع ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي الاستثماري، نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

Abstract :

The current study examined the effect of government expenditure on economic growth in Algeria during 1990 – 2014. To achieve this objective, the study referred to a set of primary tests as Augmented Dickey-Fuller and Phillips-Perron tests for stationarity, and Granger Causality test, it also referred to the Vector Autoregressive method in its model's estimation. The study concluded that, the government consumption spending has a negative and significant effect on economic growth, just in the short term, to become this insignificant in the medium and long term, either with respect to the impact of government investment spending to GDP growth, it has been shown that has a positive and significant effect on economic growth only in the short term, to become significant in the medium and long term. The study recommended that the policy of government spending followed by the Algerian authorities with the need to rationalize public expenditure in Algeria.

Keywords: ***Economic Growth, Government Consumption Expenditure, Government Investment Expenditure, Vector Auto-Regression Model.***

I. المقدمة:

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية، تبرز في هذا الإطار كلا من السياسة المالية والنقدية كأهم وسائل السياسات الاقتصادية ،و رغم أن التاريخ الاقتصادي شهد على كثير من الجدل بين المفكرين الاقتصاديين الماليين و النقديين، إلا أن ذلك لم يمنع من إمكانية المزج بين السياستين، باعتبار أن كل منهما مكملة للأخرى،إلا أن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة(1929)، و التي صاحبها اختلالات اقتصادية و هيكلية كبيرة أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، بحيث ركز الفكر المالي على الإنفاق العام و اعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن معدلات النمو الاقتصادي المسجل كان وما يزال أقل من الإمكانيات

المتاحة. إذ سجل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي (1987) نسبة (0,6- %) ، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة(1995)، ليرتفع بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى(05,1%) سنة (1998) إلا انه انخفض مجددا سنة (1999) إلى مستوى (03,2 %) هذا قبل تبني سياسة انفاقية توسعية ابتداء من سنة 2000 و الراجع لإرتفاع مستويات أسعار البترول إلى(28,6)دولار للبرميل خلال هذه السنة، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ العديد من البرامج الانفاقية (برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004، و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009)في الجزائر ، مما سمح بتحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي وصل إلى(6,9%) سنة (2003) و(5,1 %) سنة(2005)**[1]** ، الذي ساهم من جهته في انخفاض معدلات البطالة إلى(17,7%) خلال نفس السنة، في حين قدر معدل النمو السنوي خارج قطاع المحروقات سنة(2007) ب(6,5%) لتنخفض معدلات البطالة بذلك إلى(11,8%) . في ضوء ما سبق، تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

في إطار ذلك جاءت هذه الدراسة منتهجة المنهج الكمي محاولة إيجاد تفسيرات منطقية وقياسية للعلاقة الممكنة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار الوضع الأمني في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة إضافة لمجموعة من المتغيرات والتي من شأنها التأثير على كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على غرار: حجم اليد العاملة.

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى دراسة وتحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر ممثلا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة محل الدراسة من خلال:

1. تحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي بالجزائر.
2. تحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي بالجزائر.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أولا: إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي من الجانب النظري، في المقابل من الناحية التطبيقية فهي تعطي لمحة عن أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي بالجزائر.

ثانيا: ارتباط الدراسة بالفترة الزمنية التي تقوم عليها، وهي الفترة التي تلم بمرحلة عدم الاستقرار الأمني من (1990 إلى 1998) ومرحلة عودة الاستقرار على الصعيد الأمني من (1999 إلى 2009).

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي بالجزائر.

II. الدراسات والأدبيات السابقة:

1.2 **دراسة (البيطار و الحموري،1994)** :" أثر النفقات العامة على زيادة العجز في الموازنة العامة ،الاقتراض الحكومي، الأسعار و النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1967-1993" ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر النفقات العامة على كل من زيادة العجز في الموازنة العامة ،الاقتراض الحكومي، الأسعار و النمو الاقتصادي في الأردن بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة1967-1993. ولقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة كان لها أثر قوي وايجابي في زيادة كل من: عجز الموازنة العامة، الاقتراض الداخلي والأسعار. في حين كان لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بالأردن **[2]**.

2.2 **دراسة (القرعان،1996):** و التي هدفت إلى تحديد "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة 1968-1993"، معتمدة في ذلك على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير النموذج. ولقد توصلت الدراسة إلى ايجابية الأثر الكلي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي **[3]**.

3.2 **دراسة (الحقباني، 2002):** هدفت إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1969-2000، و توصلت هي الأخرى

إلى وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي الحقيقي**[4]** .

4.2 **دراسة Falo، 2006):** هدفت إلى تحليل التداخل بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة 1980-2003 ، و بصفة خاصة اثر محتويات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج ، و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على التعليم و الصفقات الاقتصادية من أهم اهتمامات الدولة لتحقيق نمو طويل المدى. في حين أن الصحة هي وسيلة مهمة لزيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير وليس في المدى الطويل **[5]**.

5.2 **دراسة (Alexiou،2009)** قامت بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في جنوب شرق أوربا،

وتم تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على تكوين رأسمال والاستثمار الخاص وانفتاح التجارة لهم أثر موجب على النمو الاقتصادي **[6]**.

6.2 دراسة (بودخدخ، 2010) : التي هدفت إلى تحديد مدي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001- 2009. و قد توصلت الدراسة إلى غياب الترشيد في الإنفاق العام بحيث أن هناك عدد من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما خصص لها في ميزانيتها الأولية نظرا لضعف الدراسات التقنية**[7]**.

III. هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر:

خلال الفترة 1990-2014، عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا مما عكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومدى إسهامها في تحقيق مطالب التنمية ومن أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر حجم الإيرادات العامة من أهم العوامل المحددة لحجم النفقات العامة وكون أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات بحيث أن الإيرادات البترولية تحظى بحصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة. إن الملاحظ خلال هذه الفترة هو التزايد لوتيرة النفقات العامة مقارنة بالعشرية التي سبقتها و هو ما يمكن اعتباره سياسة انفاقية توسعية ، هذا يرجع إلى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي شهدته الجزائر إلا أن هذه الزيادة ليست بزيادة حقيقية ،أي مجرد زيادة رقمية في النفقات العامة دون أن يترتب عنها زيادة

المنفعة الحقيقية وبدون زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها و مشروعاتها العامة، و الذي يمكن إرجاعه إلى معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها الجزائر الراجع بدوره إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة بداية التسعينات فضلا عن سياسة الدعم مما رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير و بالتالي تضخم الأسعار. حيث أن معدلات نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة تزايدت بمعدلات متناقصة، ويرجع السبب في ذلك إلى التزام الحكومة بضبط وترشيد النفقات العامة حسب ما ورد في برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

إن عودة إرتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومخطط تنموي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي استمر لغاية 2009، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10,27 سنة 1999 إلى 12,36 سنة 2008، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع المسجل إلى ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الحكومة لتمويل البرنامج الأول يوحي بوضوح عن رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(1): تطور الإنفاق الحكومي 1995-2015

المصدر: http://www.tradingeconomics.com/algeria/government-spending،إطلع عليه يوم 22/02/2017

في إطار هذا ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، ولعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 04,88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 06.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11,8%، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0,33% سنة 2000 و64%01, سنة 2005 **[8]**. ويمكن توضيح تطور بعض المؤشرات في تلك الفترة بالشكل التالي:

الشكل(2):كل من: النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (% GDP)

المصدر:Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

و يمكن تحليل واقع الإنفاق العام في الجزائر إلى ثلاثة مراحل:

أ.المرحلة الأولى 1990-1998:

إعتمدت الجزائر سياسة انفاقية تقشفية خلال فترة الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي 1994-1998 بقصد التخلص من عجز الموازنة العامة الذي نتج عن انخفاض الإيرادات الناتج عن انخفاض أسعار البترول ابتداء من صدمة 1986، و قد رافق ذلك انخفاض في مستوى التشغيل و ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت الى28,2% بعد ما كانت تقدر ب 24,36% سنة 1994 .

ب.المرحلة الثانية 1999-2009:

مع مطلع 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري عكسها بشكل مباشر ارتفاع أسعار النفط الجزائري إلى 28.5 دولار ،هذا الانفراج المالي سمح بالتحول إلى إتباع سياسة انفاقية توسعية(زيادة النفقات العامة) ،ونتاجا لذلك تم إقرار مشروعي الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و المشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، أين تم تخصيص ميزانية انفاقية ضخمة قدرت ب 7 ملايير دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع و 55 مليار دولار للمشروع التكميلي لدعم النمو الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع ، كما شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية و تم تخفيضها إلى حوالي 4.7 مليار دولار و كانت عبارة عن ديون تجارية لدى نادي لندن .و قد صاحب ذلك ارتفاع في مستويات التشغيل و انخفاض في مستويات البطالة **[9]**، و قد لوحظ أن آثار هذه السياسة الانفاقية التوسعية كانت ظرفية و مرهونة إلى حد ما بمدى استمرارية هذه النفقات و يعوذ ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه النفقات فضلا عن تباطأ مسار الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى كون أن هذه الزيادة لم تكن بزيادة حقيقية.

ج. المرحلة الثالثة: برنامج التنمية الخماسي2010-2014":

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتواصلت الدينامكية هذه ببرنامج فترة-2009 2004الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت آلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014من النفقات 21214مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار) ، وهو يشمل شقين اثنين هما:

1.إستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

2.إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534 11مليار دج (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

و قد خصص برنامج 2010-2014 أكثر من % 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية **[10]**.

IV.منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث تم الاستعانة بطريقة تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) بدلا من الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression) نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية قد تتسم بعدم السكون **[11]**. وقد أجرت الدراسة الاختبارات التشخيصية الأولية على غرار: اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية، واختبارات جرنجر للسببية، ثم تم تقدير النموذج بالإعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Var Model) من خلال استخدام الأداتين الرئيسيتين: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، وأداة دالة الاستجابة لردة (Impulse Response Function).

ويقدم نموذج الدراسة في شكل مصفوفات كما يظهر في الصيغة الرياضية التالية:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{p} A_i Y_{t-i} + U_t$$

بحيث: $Y_t = [GDPgr \ gL \ gGconc \ gGinv \ SECstb]$

$U_t = [u_{1t} \ u_{2t} \ u_{3t} \ u_{4t} \ u_{5t}]$

Y_t : مصفوفة متغيرات النموذج.

U_t: مصفوفة أخطاء النموذج.

A_i: مصفوفة معلمات النموذج.

u_{1t} ، u_{2t}، u_{3t}، u_{4t}، u_{5t} : هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات التالية على الترتيب: GDPgr، gL، gGconc، gGinv، SECstb

p: عدد فترات التباطؤ الزمني.

GDPgr: معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(GDP Growth Rate)،gL : :معدل النمو لحجم اليد العاملة.gGconc : معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستهلاكي. gGinv: معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستثماري.SECstb : استقرار الوضع الأمني (Security situation stability).

V. النتائج و مناقشتها:

1.5اختبار جدر الوحدة (Unit Root Test) :

إن الاختبارات التقليدية لسكون السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي –فولر و فيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (عدم سكون السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

تم تقدير الاختبارين لجذر الوحدة(اختبار ديكي فولر الموسع و اختبار فيليب بيرون) باستخدام الرزمة الإحصائية (EViews-7) وفقا للحالات الثلاثة: حالة القاطع ،حالة الاتجاه و القاطع، والحالة الأخيرة بدون القاطع والاتجاه. ونتائج الاختبارات مبينة في الجدول التالي:

الجدول (1):النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة

المتغير	طبيعة الإختبار	مستويات السكون					
		ADF			PP		
		الحرجة	المحسوبة	النتيجة	الحرجة	المحسوبة	النيجة
GDPGR	الجالة1	-3.76*	-5.07	I(1)*	-3.74*	-8.53	I(1)*
	الحالة2	-4.44*	-4.99		-4.41*	-8.67	
	الحالة3	-2.67*	-5.14		-2.67*	-8.56	
GL	الجالة1	-3.76*	-3.99	I(0)**	-3.74*	-5.59	I(1)*
	الحالة2	-3.63**	-3.90		-4.41*	-5.38	
	الحالة3	-1.95**	-2.03		-2.67*	-4.84	
Gconc	الجالة1	-3.74*	-6.70	I(0)*	-3.73*	-4.53	I(0)*
	الحالة2	-4.41*	-6.13		-3.61**	-3.82	
	الحالة3	-2.67*	-4.70		-2.66*	-3.90	
Ginv	الجالة1	-3.74*	-4.04	I(0)*	-3.73*	-5.44	I(0)*
	الحالة2	-4.41*	-4.47		-4.39*	-5.90	
	الحالة3	-1.61***	-1.91		-2.66*	-3.38	
SECstb	الجالة1	-3.76*	-6.07	I(1)*	-3.74*	-9.37	I(0)*
	الحالة2	-4.44*	-6.34		-4.41*	-9.06	
	الحالة3	-2.67*	-5.89		-2.67*	-9.58	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات الرزمة الإحصائية Eviews7

ملاحظات: (*)، (**)، (***) تمثل نسب معنوية 1%، 5 %، 10 % على التوالي.

أشار كلا الاختباران إلى سكون كل من متغير النمو الاقتصادي و المتغير المعبر عن استقرار الوضع الأمني عند الفرق الأول(1)I أما معدل نمو كل من اليد العاملة و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري فقد تبين أنها مستقرة عند المستوى (0)I.

ويجدر في هذا الشأن الإشارة إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين كل متغيرات الدراسة مع متغير النمو الاقتصادي، وذلك لعدم سكون كل المتغيرات عند نفس المستوى، وبذلك لا يمكن تقدير نموذج التكامل المشترك Cointegration نظرا لعدم توفر شرط السكون المذكور أعلاه بالإضافة إلى أن عدم تحقق هذا الشرط يؤدي بنا أيضا إلى صرف النظر عن اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير النموذج[**12**].

2.5 اختبار الاستقرار(Stability test):

من خلال اختبارات السكون يظهر أنّ كل من المتغيرين: النمو الاقتصادي(نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) و المتغير المعبر عن استقرار الوضع الأمني متكاملين من الدرجة الأولى، مما قد يؤدي إلى وجود تغيرات غير متوقعة في سلوك هذه الأخيرة عبر الزمن، مما يحتّم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية خلال الفترة محل الدراسة، في هذا الشأن، عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار Cusum و Cusum Square لاستقرار معلمات النموذج، وقد تبيّن أن معلمات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنّه لا داعي لتقسيم الفترة من 1990 إلى 2009 إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا هذان الاختبارين باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(3): نتائج اختبار CUSUM و CUSUM SQUARE لاستقرار معلمات النموذج.

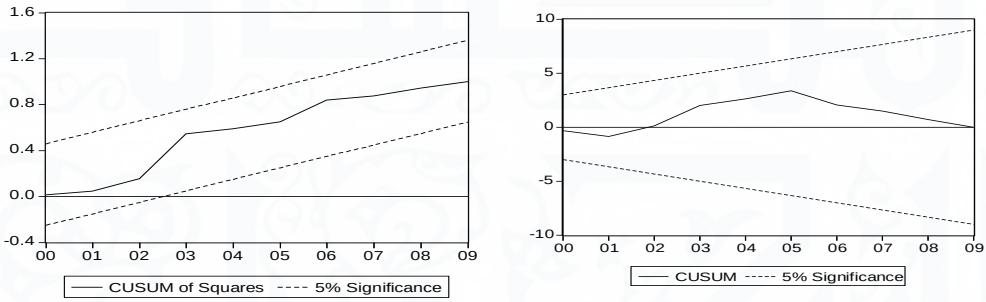

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7 .

3.5اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test):

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني ، تم الاعتماد على معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SIC)، معيار هانان– كوين (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR) الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام توزيع (χ^2) انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة.

الجدول(2): اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

عدد فترات التباطؤ الزمني المعيار	0	1	2
LR	-	66.27128*	31.66061
FPE	669774.9	126974.6	114716.0*
AIC	27.60381	25.87941	25.41494*
SIC	27.85065	27.36049*	28.13025
HQ	27.66589	26.25190	26.09783*

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

ملاحظات:(1) (*) تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار (2) LR: تعني نسبة الإمكان، (3) FPE: تعني معيار خطأ التنبؤ النهائي، (4) AIC: تعني معيار أكايك ، (5) SIC: تعني معيار شوارتز ، (6) HQ: تعني معيار هانان– كوين ، (7) 0، 1, 2: تعني عدد فترات التباطؤ الزمني.

و قد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى اختيار فترتي تباطؤ زمني كما هو موضح في الجدول2 و التي ستؤخذ بعين الاعتبار في الاختبارات اللّاحقة.

4.5اختبار جرينجر للسببية(Granger Causality Test):

كون أن اختبارات السكون بينت عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل، لجأت الدراسة إلى استخدام اختبار جرنجر للسببية لمعرفة إذا كانت هناك علاقة قصيرة الأجل. وقد أظهرت نتائج ختبار جرانجر للسببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين بعض المتغيرات كما اتبتت وجود علاقة تنائيه الاتجاه بين متغيرات أخرى وهي العلاقات التي يمكن أن نلخصها بالشكل التالي:

الشكل(4):اتجاة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة(وفقا لنتائج اختبار جرنجر)

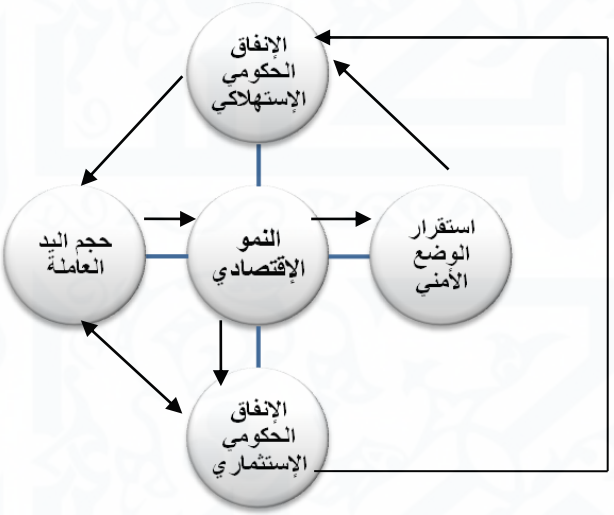

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على نتائج إختبار جرنجر للسببية.

إلا أن اختبار جرنجر حساس لعدد فترات التباطؤ الزمني فقد يكون عدم وجود العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي غير حقيقي ولهذا ستقوم الباحثة باستخدامه.

5.5نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Auto-Regression Model):

كون أن متغيرات الدراسة ليست ساكنة عند نفس المستوى، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير، من خلال استخدام أسلوبين في التحليل، ويتعلق الأمر بكل من تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function). وسيتم تقدير النموذج باستخدام فترتي تباطؤ زمني.

أ. **تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):**

وقد أشارت النتائج(أنظر الجدول3) إلى أن لكل من معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري قوة ضعيفة في تفسير خطأ التنبؤ في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (في حدود اقل من 10%)، كما تبين أن الإنفاق الحكومي الإستهلاكي يفسر خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يفسره الإنفاق الإستثماري، وبالتالي الإنفاق الإستهلاكي له قوة تنبؤية أعلى من الإنفاق الإستثماري في تفسير خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة السنوات

العشرة، إذ أن الإنفاق الاستهلاكي يفسر خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود أكبر نسبة مساوية ل 08.89% في الفترة الثانية، في حين الإنفاق الحكومي الاستثماري يفسر خطأ التنبؤ في معدلات النمو في الناتج المحلي في حدود أعلى نسبة مساوية ل4.09 عند الفترة العاشرة. أما فيما يخص استقرار الوضع الأمني فهو ذو قوة تفسيرية متوسطة أقوى من الإنفاق الحكومي بنوعيه خلال الفترات العشرة المستخدمة في الاختبار بنسبة 14.83% .

الجدول(3): نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي).

الفترة	GDPgr	gL	gGconc	gGinv	SECstb
1	100.000	0.000000	0.000000	0.0000	0.00000
2	80.9516	0.834403	8.894251	1.8815	7.43814
3	75.1847	2.276899	7.974977	2.0960	12.4673
4	72.4761	2.116889	7.335865	3.6575	14.4135
5	71.0443	2.061838	8.077692	3.9764	14.8396
6	70.7331	2.142059	8.154512	4.2808	14.6894
7	70.8562	2.164372	8.267012	4.2621	14.4503
8	70.8422	2.161410	8.252142	4.3916	14.3525
9	70.5089	2.272256	8.397171	4.4849	14.3367
10	70.2931	2.361922	8.418016	4.5937	14.3331

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

وتجدر الإشارة إلى أن التباطؤات الزمنية لمعدلات نمو الناتج المحلي كانت الأكثر تفسيرا لخطأ التغيرات في نفس المتغير حيث كانت القوة التفسيرية 80,95 في الفترة الثانية لتتضاءل بعد ذلك إلى 70,29% في الفترة العاشرة.

ب.دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

قد أظهرت النتائج (أنظر الشكل5)، أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سالب و معنوي حتى الفترة السابعة ليصبح بعد ذلك له اثر غير معنوي، اما فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين ان له اثر موجب و معنوي إلى غاية الفترة الخامسة، ليصبح بعد ذلك له اثر غير معنوي على طول الفترة المتبقية.

كما أوضحت النتائج الأثر الموجي وذو دلالة إحصائية لمتغير استقرار الوضع الأمني على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على طول الفترة. كما بينت النتائج أن لمعدل نمو اليد العاملة له أثر موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى غاية الفترة الرابعة ليصبح ذلك غير معنوي بعد ذلك. فضلا عن الأثر الإيجابي لصدمة غير متوقعة في حدود خطأ المتغير نفسه، وهي النتيجة التي يمكن تعميمها على كلّ المتغيرات نتيجة وجود تأثيرات إيجابية للصدمات غير المتوقعة في حدود أخطاء المتغيرات المعنية في المتغيرات نفسها.

الشكل(5):نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل

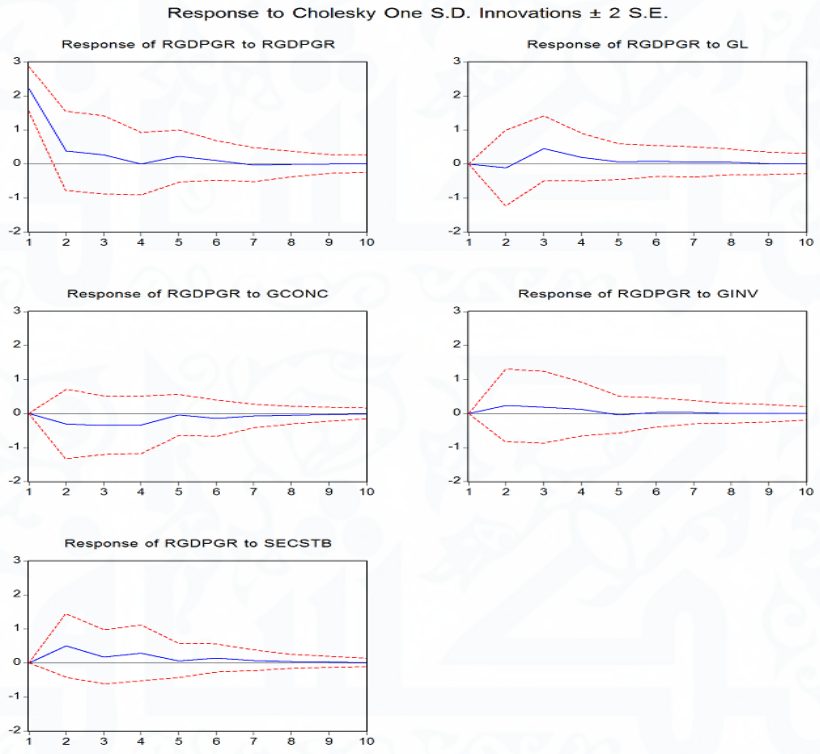

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

VI.الخاتمة:

من خلال التحليل القياسي لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو في الجزائر خلصت الدراسة إلى وجود علاقة متوسطة نسبيا بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره بارتباط النمو الاقتصادي الجزائري بعوامل اقتصادية أخرى إضافة لهذين المتغيرين. وبالتالي يمكن القول بأن السياسة المالية في الجزائر معبرا عنها بالإنفاق الحكومي فعالة نسبيا في التاثير على النمو الإقتصادي الجزائري وبالذي مكن إرجاعه إلى المخططات التنموية العديدة التي بادرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2014).

في ضوء هذا أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات صريحة لدعم الإستثمارات المحلية المنتجة، وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحفيز النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إعادة النظر في السياسة المالية المتبعة، التنويع إيرادات الميزانية العامة و خاصة الرفع من الإيرادات الضريبية و التي تعتبر الوسيلة المثلى لضمان استمرار تمويل الميزانية العامة و بذلك يمكن التوسع في النفقات العامة و خلق مناصب شغل سواء في القطاع الحكومي أو القطاعات الأخرى كما أوصت في الأخير بضرورة العمل على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شرع فيها منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و ذلك كون الظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر الآن لا تسمح بتجاوب الجهاز الإنتاجي للزيادة في حجم النفقات العامة.

الهوامش والاحالات:

[1]: البنك الدولي، البيانات الإحصائية،2006.

(http://databank.worldbank.org)

[2]البيطار محمد ، الحموري قاسم،"أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن"، مجلة أبحاث اليرموك،سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،1995، 11(4): 277-296.

[3]: Quraan anwar," Government Expenditure and Economic growth in Jordan:an Empirical Investigation",Abhath Al-Yarmouk,1997,13(1):41-51.

[4]: الحقباني مفرج،"اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية،2004، 31(1): 132-157.

[5]: Falao Joao, "Public Expenditure Composition and Economic Growth:português case" , Statistic Department and Nova University,Lisbone,Portugal,2006.

[6] : Alexiou Constantinos, Government Spending and Economic Growth Econometric :Evidence from the South Eastern Europe. journal of Economic and Social Research ,2009,11: 1-16.

[7] بودخدخ ، كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر 2001-2009". رسالة ماجستير منشورة، جامعة دالي إبراهيم الجزائر العاصمة الجزائر، 2010، ص 231-232.

[8]،[9]: بلعزوز ، بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004، ص 215.

[10]: http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf

[11]:Guha, D. S., and Mukherjee, J, "Does Stock Market Development Cause Economic Growth? A Time Series Analysis for Indian Economy", *International Research Journal of Finance and Economics*, EuroJournals Publishing,2008. 21: 1-8.

[12]: Gujarati, D. N., Porter, D. C,"Basic Econometrics", The McGraw-Hill, International Edition, 05th edition, ,2010, p744-788.